٢٠ سبتمبر .. يومٌ ديمقراطيٌ خالٍ من السلاح

المواطنون يستهجنون حمل البنادق في أعراسنا الديمقراطية

لطالما حلمت الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج بدولة يكون فيها الشعب سيدها الذي لا يُقهر يمارس بكل شفافية وحرية اختيار ممثليه من أعلى المستويات إلى أدنى المستويات عبر الاقتراع السري والمباشر وها هو هذا اليوم يُجسِّد في العرس الانتخابي في العشرين من سبتمبر الذي أجمع الناس أن يكون يوماً من دون سلاح، هذا ما قاله الناس في اللقاءات التالية .. وإليكم تفاصيلها :

عمران / طارق الخميسي

تأييد رأي رئيس الوزراء

التقينا الأخ / محمد ناصر ناصر القهالي حيث قال :

الناس مهتمون جداً بهذا الحدث التاريخي المهم الذي يُعد الأول على مستوى الجزيرة العربية ودول المنطقة لا بل قد يفوق الدول النامية وهو يشكل منعطفاً تاريخياً في مسيرة اليمن، لأنّ الانتخابات الرئاسية والانتخابات المحلية هي الحكم وهي السلطة الفعلية منحت للمجالس المحلية ومن هذا المنطلق ترى اهتمام الناس بالانتخابات بجميع فئاتها الرئاسية والنيابية والمحلية، لأنّها تمسهم بشكل مباشر منها يجدون المخلصين الذين يرون في مرشحيهم المشاريع وتطور البنى التحتية في مناطقهم وقراهم ومديرياتهم والمواطنون متساوون وحرية التعبير والاختيار متوافرة ومكفولة لكل مواطن دون استثناء، وكذلك يستطيع التأثير عليهم بأي صفة كانت أو برغم إرادة الناخبين نحو شخص معين أو حزب بعينه والدستور والقانون كفل له ذلك والكل في نظر القانون واحد والمرأة لا تختلف عن أخيها الرجل فلها الحقوق كاملة غير منتقصة وأخيراً لابد لي أن أعرج على قضية حمل السلاح أثناء يوم الاقتراع الذي نتمنى أن يكون حيز التنفيذ في ذلك اليوم، ولأنّ الناس أصبحت تدرك جيداً أنّ حمل السلاح في ذلك اليوم ظاهرة غير حضارية، لأنّها جاءت متمسكة بالديمقراطية الحرة وتنتظر نتائجها لتفتخر بها ولا مكان لهذه الظاهرة يوم إعلان الشعب عن التجسيد الحقيقي للديمقراطية في العشرين من سبتمبر وهي في الوقت نفسه لا تجدي نفعاً بل عبئاً ثقيلاً على كاهل المواطن حينما يقف حاملاً بندقيته لوقت طويل أمام طوابير صناديق الاقتراع ليدلي بصوته.

تابع المواطن العادي

كما يقول الأخ/ حربي محسن محمد سعد الله :

قوانين الانتخابات وتشريعات الدستور كفلت للمواطن حقه الانتخابي وكل المواطنين متفاعلون مع هذا الحدث التاريخي من ناحية الانتخابات ومن ناحية ممارسة حقه دون أن يتأبط الآلي (سلاحه) في هذا اليوم العظيم لأنّ المنتخب جاء ليدلي بصوته ويعبر عن حرية التعبير عن مرشحيهم وفق ما منحهم القانون من صلاحيات : بكلمة نعم أو لا ولم يصوت بسلاحه فلا مكان للسلاح في هذا اليوم والمواطن عند زيارته إلى المديريات في عموم محافظات الجمهورية ليرى أماكن الدعايات الانتخابية المنتصرة ديمقراطياً معلنة عن رعاية مصالح الناخبين بالتساوي دون أن تميز الواحد عن الآخر حسب ما حددها الدستور والقانون يعتز بأنّه ينتمي إلى هذا الوطن وطن الحكمة والإيمان فلماذا نفسد يوم الكرنفال التاريخي في الثاني والعشرين من سبتمبر وإيذاء مظهره بحمل سلاح لا يسمن ولا يغني من جوع ونحن نهيب بالإخوة المواطنين التمسك برفض ظاهرة السلاح جملة وتفصيلا والحرص على إنجاح العملية الانتخابية بكل نزاهة ودقة ولنؤكد جميعاً على التداول السلمي للسلطة ونبذ العنف والسلاح بكل أشكاله وأننا شعب حضاري حكيم يشهد له التاريخ والعالم.

تأييد وسام الحرب

الأخ المهندس / ماجد عيضة الغانم تحدث قائلاً :

أعتقد أنّ مجتمعنا قد أصبح على دراية كبيرة بأهمية الانتخابات، وذلك بفضل التجارب السابقة للانتخابات، حيث أنّ المجتمع قد مارس حقه في الانتخابات الرئاسية والمحلية، وكذلك حقه في الانتخابات النيابية لأكثر من مرة، ولابد من استمرار التوعية بأهمية الانتخابات باعتبارها حقاً لكل مواطن ومواطنة، وكونها الوسيلة السليمة لمشاركة المجتمع في صناعة القرار السياسي والتنموي والاجتماعي على مستوى المديريات والمحافظات، وكذلك المستويات العليا في قيادة الدولة ولا يزال مهماً وشكلاً مستمراً، وواجباً على الدولة والمجتمع متمثلاً بمؤسسات المجتمع المدني، وكذلك الشخصيات الاجتماعية، وحتى كل أفراد المجتمع المتعلمين والواعين بهذه الأهمية. ومما لاشك فيه أنّ الاستعدادات الرسمية للانتخابات المحلية والرئاسية قد بدأت منذ فترة ليست بالقليلة وبشكل متفاعل وحسب برنامج زمني محدد، وذلك من قبل جميع الجهات ذات العلاقة وعلى رأسها اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، وجميع أجهزة الدولة المركزية والمحلية، وكذلك التنظيمات السياسية، حيث تم قبل فترة تحديث جداول الناخبين من خلال عملية القيد والتسجيل بالنسبة للناخبين الجدد، وكذلك نقل الموطن لمن يرغب بذلك، مع كل ما تتطلبه تلك العملية من فعاليات، وتم مؤخراً تشكيل اللجان الإشرافية بالمحافظات، وكذلك اللجان الأصلية والفرعية بالمديريات والمراكز لاستقبال المرشحين خلال هذه الفترة أيضاً قد قامت الأحزاب والتنظيمات السياسية بتجهيز جميع مرشحيها للدخول في هذه الانتخابات. من المهم والمهم جداً أن تتم عملية الانتخابات في أجواء من الانسجام والهدوء وبمستوى عالٍ من الانضباط والالتزام بالقوانين، وكذلك الأخلاق العالية، وأن تتم المنافسة في إطار ما حدده القانون والدستور، وأن يتمتع جميع المتنافسين سواء أفراداً أو تنظيمات بروح المسؤولية، ويجب أن يتم استبعاد جميع التصرفات السيئة التي قد تؤثر سلباً، ومن تلك التصرفات (ظاهرة حمل السلاح) التي لا لزوم لها سواء قبل أو أثناء أو بعد عملية الانتخابات.

رأي الفنان

ويتحدث الفنان المعروف محمود خليل عن تجربة الانتخابات حيث قال :

نجد نهجنا للديمقراطية نهجاً سليماً جداً وهذا انتهجته الشعوب قبلنا وكانت الفوضى سائدة عندهم أكثر من الفوضى السائدة عندنا بكثير لكننا نأمل من الشعب اليمني صاحب الحكمة وصاحب الرؤية الثاقبة أن يتجاوز كل المحن وطالما اخترنا نهجنا الديمقراطي كخيارٍ وطني ثابت في حياتنا السياسية فلا بد أن نحترم هذا النهج وأنا أرى الإقبال لدى المواطنين بشكل منقطع النظير والناس متفاعلين ومقبلين على الانتخابات وباندفاع جميل وجيد مما يؤكد بأنّ الشعب بدأ يدرك أنّ الديمقراطية هي المستقبل وليس للحاضر واليوم، كلما كان النهج صحيحاً وسليماً في حياة الشعوب كلما كانت المبادرات السياسية سواء في الانتخابات الرئاسية أو المجالس المحلية أو مجلس النواب. إلا أنّها في المستقبل سوف تكون أكثر صلابة وأكثر وعياً وأكثر إدراكاً فهذا الزحام وهذا الحدث الديمقراطي الجميل والرائع في حياة شعبنا اليمني العظيم .. لأنّه أدرك أنّ الديمقراطية نهج سياسي اخترناه وعلينا احترام الرأي ومن واجبنا التضحية من أجلها بكل غالٍ ونفيس وبكل ما نملك من أرواح وأموال.. الديمقراطية أساس والأساس ثابتٌ والثوابت لا نقاش فيها.. وشعبنا اليمني يدرك أيضاً أنّ حمل السلاح يسبب المشاكل فهو بكل الأحوال يسيء إلى مظهر الديمقراطية برغم أنّ شعبنا مسلم يغلب عليه الوازع الديني لكن هذه الظاهرة مؤذية لنا جميعاً قبل أن تعرض على شاشات التلفزة، نحن كدولة نامية لابد أن يكون عندنا نوع من اللغط البسيط وليس الثقيل في حمل السلاح في يوم تاريخي يعلن للعالم أنّ بلادنا تمثل نموذجاً حقيقياً للديمقراطية ونحن إذا أخذنا مثالاً الانتخابات في أمريكا كيف كان شكلها قبل مائتي سنة أو مائة أو حتى قبل خمسين سنة كانت ديماغوجية بحتة ولم يكون هناك انتخابات بالمعنى الحقيقي إلى حد الانتخابات الأخيرة التي لم تحسم إلا بقرار المحكمة وهي البلاد الأولى التي تدعي الديمقراطية على مستوى العالم، مع أنّي أنا أشك فعلاً في ديمقراطية أمريكا ولكن في بلدي والحمد لله هناك ديمقراطية فالرئيس يرشح نفسه وكل كفوء يرشح نفسه، إنّ قيادتنا السياسية الرشيدة أوجدت قواعد تسير من خلالها نحو الديمقراطية ومن خلال وجود انتخابات رئاسية حتى ولو حصلت فيها بعض الممارسات غير السليمة إلا أنّها سوف تثبت نفسها في المستقبل وتتغير وتكون رائع جداً.

الانتخابات بالطرق الديمقراطية

بينما الدكتور منصور علي يحيى الحمدي له رأي ثانٍ في هذا اليوم إذ قال :

ما أن علم المواطن اليمني في محافظة عمران ومديرياتها بوصول اللجان الأصلية إلا وبدأ الناس يتدارسون الآراء ويختلفون في الطرح فيما بينهم حول الذي يختارونه كمرشح لهم في المجالس المحلية والرئاسية المرتقبة وبدأت الحوارات تتباين بين مختلف فئات المجتمع الحزبية والقبلية وكل منا يحاول تزكية مرشحه وعلى هذا وبطبيعة مجتمعنا اليمني عندما تظل مناسبة جديدة على الوطن تعتبر بانية للمواطن فالمهمة الموكلة إليه وعليه الالتزام الثبات والجد والمثابرة بكل جد وإخلاص حتى نهاية الفوز أن الفشل وعلى هذا الأساس بدأت الاستعدادات بين أفراد الشعب في كل المحافظات والمديريات والتجمعات للمناقشات الودية وتبادل الآراء من قبلهم في تلك لمجالس من يجمع حوله الآراء بما يتصف به مرشحهم من الصفات الحسنة والحميدة بالشرف والأمانة والهمة في متابعة قضايا المواطنين بما يعود بالنفع على المديرية وأبنائها كما تطرق الحديث من بعض المجتمعين حول النواحي الأمنية ونبذ التعصب الأعمى وإثارة الفتن بين صفوف الناخبين مما يعكر سير الانتخابات بالطرق الديمقراطية الحرة والنزيهة على أن تترك الحرية للمواطن في اختيار مرشحه دون إلحاح أو ضغط عليه من أحد مهما كان وأن يعمل الجميع بمبدأ واحد نحو مسيرة حرة وديمقراطية بطريقةٍ خالية من النزاعات القبلية والطائفية أو المناطقية وبتفعيل المُناخ الانتخابي بفهم ووعي سياسي وحزبي وأصبح يفهم واجبه ومهمته كمواطن لصوته أهمية كبيرة في الانتخابات يدعم مرشحه الذي يريد له النجاح لذا أملنا كبير من أفراد المجتمع الذين لا زالوا يعانون من بعض حالات الجهل والتخلف والتعصب الأعمى والثأر عليهم أن يعوا أنّ الوطن صار من الدول المتقدمة التي تقبل بالطرق الديمقراطية التي اختارها الشعب بلد الحكمة والإيمان وعلينا أن نواكب العصر نحو الأفضل والدعوة إلى يوم انتخابي خالٍ من السلاح دعوة وطنية مستجابة من أبناء الشعب بكل فئاته.

تأييد المشايخ

كما يشارك في الحديث الدكتور/ خالد أحمد الكرباتي بقوله :

مع قيام الوحدة اليمنية تزامن ذلك مع التعددية السياسة والديمقراطية والحمد لله البلاد قطعت عدة خطوات حيث تمت الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٣م وكانت الأمور جيدة جداً والانتخابات الثانية سنة ١٩٩٧م وتبعتها انتخابات سنة ١٩٩٩م ثم انتخابات المجالس المحلية سنة ٢٠٠١م وسنة ٢٠٠٣م الانتخابات النيابية الثالثة ونحن الآن مقدمون على انتخابات رئاسية ومجالس محلية ثانية هذه الأمور تعتبر طيبة وجيدة ومشجعة بحيث أنّ الاستحقاقات تأتي في موعدها والحكومة تجد في السعي وإلى الأمام من دون إيجاد أعذار وتأجيلات أو حالات عدم استقرار، وهذا إن دل فإنّه يدل على أنّ البلاد تعيش في أمن واستقرار والأمور ماشية ولا يوجد هناك منغصات والآن كما تابعنا ما يسمى بعملية القيد والتسجيل وتصحيح جداول الناخبين، ثم المرحلة الثانية وهي تشكل اللجان الإشرافية في المحافظات وتشكيل لجان أصلية ولجان فرعية فقد تم توزيع أعضائها وأصبح الكل جاهزاً في موقعه والحكومة قطعت شوطاً كبيراً ومميزاً في عام ٢٠٠٢م عندما جعلت كل مركز انتخابي في قريته فلو تابعت الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٣ فكانت تقريباً (يوم من دون سلاح) حيث كان كل فرد انتخب جماعته أو مرشحه وكل أبناء الحارة انتخبوا في حارتهم فلم يكنْ هناك مجالاً للغوغائيين والفوضويين والمندسين ولم يكن هناك مبرر لحمل السلاح، لأنّ كل مجموعة انتخابية متجانسة ومتعارفة تنتخب فيما بينها البين، ولهذا الملاحظ لآخر انتخابات سنة ٢٠٠٣م كانت مميزة جداً لأنّها لم تكن متجمهرة بشكل واسع وغابت مظاهر السلاح والدفع بالأمور أصبحت بسيطة وأقصد أنّه كان يوماً من دون سلاح ونعتقد هذه المرة سيكون من دون سلاح وأنّ هذا القانون سيطبق والشعب اليمني مثلما عوّدنا دائماً أنّه شعب واعٍ وحضاري ويمتلك إرثاً حضارياً وسيكون عند مستوى الوعي وحسب تطلّعات القيادة السياسية وتطلعات فئة المثقفين وإن شاء الله سوف تكون الانتخابات من دون سلاح.

رأي الدين

كما يشارك الأخ / عبد الرحمن الحرثي لقاءنا بقوله :

أتمنى أن تجرى الانتخابات في أجواء آمنة بعيداً عن الابتزاز أو التضليل أو استغلال النفوذ ومن دون إرهاب السلاح أو التهديد لاسيما في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها الأمة واستمرار العدوان على أشقائنا في لبنان والعراق وفلسطين مما يوجب أن نكون أكثر تماسكاً وألفة وإخاء وإذا تنافسنا في الانتخابات في يوم دون سلاح بالتأكيد لا يؤثر على نهجنا الديمقراطي بل يعزز من مكانته بين دول العالم لأنّها جرت بهدوءٍ في ظل الدستور والقانون من دون استعراض عضلات أو تخويف أو احتيال.

قد تكون هذه أماني يستبعدها كثيرون ولكن يجب أن نجعلها حقائق بمزيد من الوعي ثم الوقوف الحازم ضد كل من يريد أن يجعل نفسه فوق القانون ومن يظن أن من حقه مصادرة حريات الآخرين والاستهانة بكرامتهم وقد يعتبر البعض أنّ حمل السلاح لا يضر العملية الديمقراطية ولا يسيء إلى الناس فأقول له إنّك خاطئ أنّ مظهر حمل السلاح وحده يسيء إلى شكل حضارتنا وإرثنا الحضاري لأنّ السلاح عدو حقيقي للحضارات فكن معي أخي المواطن في نبذ السلاح واجعله يوماً انتخابياً من دون سلاح.

يوم بلا سلاح

أحمد عبد الله قاسم

يمثلُ التداول السلمي للسلطة جوهر العملية الديمقراطية في المجتمع، المعبرة عن إرادة الجماهير من خلال صناديق الأقتراع للانتخابات الرئاسية والمحلية غيرها، وعلى الجميع الامتثال لها بل من المتوقع على كل من لم تأتِ نتائجها وفقاً لما يتمناه، أن يبادر إلى تهنئة من كانوا فيها مَنافسين له في الحصول على إرادة الناخبين واختيارهم لبرنامجه الانتخابي والعمل بتغييرها لصالحه في مرحلة انتخابية قادمة، بروح من السمو الوطني الحريص علىً مسيرة التطور الديمقراطي نهجاً وسلوكاً في حياتنا السياسية من قبل الجميع أفراداً مستقلين وأحزاباً متنافسين لرفعة المصلحة الوطنية أولاً وأخيراً.

وإذ كان هناك من خلاف قد ينشأ أو من المتوقع حصوله خلال سير العملية الانتخابية منذ بدايتها وحتى نهايتها، فإنّ مما لا نتوقعه أن يلجأ بعضنا لحلحلة مثل هذا الخلاف أو تلك الاختلافات باللجوء إلى استخدام القوة والعنف مما يزيدها تعقيداً بدلاً من حلها عن طريق الحوار أو ساحات القضاء وفق القانون المنظم للعملية الانتخابية وإجراءاته التقاضي فيها بدءاً من عملية قيد وتسجيل الناخبين وتشكيل اللجان وحتى الترشيح، مروراً بعملية الدعاية الانتخابية والاقتراع والفرز وإعلان النتائج بما فيها الطعون في حق هذه الاختلافات أو المخالفات التي صان بها القانون حقوق كل متظلم في أية مرحلة من مراحلها وعن طريق القضاء لاسترداد حقه الكامل فيها، مما ينفي ليس على اعتبار الامتثال الأفضل للقبول والتسليم لإرادة الناخبين لكل المرشحين بل وعدم اللجوء إلى غير ساحات القضاء والقانون لاسترداد ما يرى أنّه إجحاف قد يكون وقع عليه، من مثل استخدام السلاح من قبله شخصياً أو غيره من معاونيه أو مندوبيه وممثليه مما لا يحق له حقاً بل يضيعه نهائياً، فليس بالسلاح وحده يمكن الحصول على إرادة الناخبين أو تغييرها لمصلحته.

ولذلك دعت اللجنة العليا للانتخابات وحرصاً على حصول الجميع على فرصهم المتكافئة في التنافس على إرادة الناخبين وسير العملية الانتخابية بنجاح تام إلى أن يكون يوم الاقتراع يوماً بلا سلاح، ولعدم تعريفي أنفسهم أيضاً للمساءلة القانونية التي لربما أن يكون من نتائجها خسارة فرصته في المنافسة في هذا المعترك الديمقراطي دون عناء ولا عزاء!!

توعية قانونية :

مادة (٩٦) : حفظ النظام في لجنة الانتخابات وتأمين مقرها منوط برئيس اللجنة، وله في سبيل ذلك طلب رجال الشرطة عند الضرورة، ويحظر على رجال الجيش والأمن والمسؤولين التنفيذيين دخول قاعة الانتخابات إلا بناء على طلب رئيس اللجنة، عدا من يدخل منهم لممارسة حقه الانتخابي، ويحق للجنة أن تطرد أي شخص يخل بالنظام المقرر لعملية التصويت.

مادة (٩٧) : للمرشحين دائماً حق الدخول إلى قاعة الانتخاب ولهم أن يختاروا أحد المسجلين في الجدول ليمثلهم أثناء عمليتي الاقتراع والفرز، ويكون ذلك كتابياً، ولا يجوز أن يحضر في لجنة الانتخاب غير المسجلين في الجدول والمرشحين أو مندوبيهم، ولا يجوز أن يحمل أي منهم سلاحاً نارياً ظاهرياً أو مخفياً، وبصفة عامة لا يجوز لأي منهم حمل السلاح داخل القاعة أو في الساحة وحرم مقر الانتخابات.

مادة (٩٨) : تجري عملية الاقتراع في أنحاء الجمهورية في يوم واحد.

مادة (١٣٣) : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة :

أولاً : من هدد أو استعمل القوة لمنع ناخب من استعمال حقه ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.

ثانياً : كل من أعطى أو عرض أو تعهد بأن يعطي ناخباً فائدة لنفسه أو لغيره ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.

ثالثاً : كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أخباراً غير صحيحة عن سلوك أحد المرشحين أو أخلاقه بقصد التأثير في آراء الناخبين وفي نتيجة الانتخاب.

رابعاً : من دخل المقر المخصص للانتخابات حاملاً سلاحاً نارياً بالمخالفة لأحكام المادة (٩٧) من هذا القانون.

خامساً : كل من اعتدى على لجنة الانتخاب أو أحد أعضائها بالسب أو القذف أو التهديد أثناء تأديته لعمله أو بسببه.

سادساً : كل من قام بالتقطع للجان أو لصناديق الاقتراع بغرض الاستيلاء عليها أو المساومة أو الإعاقة لنتائج الفرز.

سابعاً : من قام باستخدام سلطته أو نفوذه لتغيير إرادة الناخب مع عزله من وظيفته.

ثامناً : كل من خالف نص المادة (١٤٣) من الأحكام العامة منن هذا القانون.

مادة (١٣٤) : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن مائتي ألف ريال كل من :

أولاً : أخفى أو أعدم أو أفسد جدول الناخبين أو غيره بأية طريقة.

أخي المرشح
أختي المرشحة

المدة المحددة للدعاية الانتخابية لمرشحي انتخابات المجالس المحلية تبدأ من تاريخ ١/٩/٢٠٠٦م وتنتهي في تاريخ /٩/٢٠٠٦

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء